موظفات من خارج المحافظة

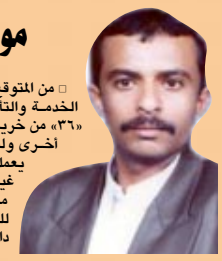

□ من المتوقع أن يوجّه النائب أحمد عيضة القرشي سؤالاً للأخ وزير الخدمة والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي بخصوص توظيف عدد «٣٦» من خريجات الثانوية العامة بمحافظة الجوف، وهن من محافظات أخرى ولسن من مواليد أو سكان المحافظة.. وحالياً لا يعملن بمحافظة الجوف ويستلمن مرتباتهن وهن غير موجودات بمقار أعمالهن كمخالفة قانونية.. مشيراً الى أنه إذا كانت الدرجات المعتمدة للمحافظة يستفيد منها غير أبناء المحافظة فلا داعي لنزولها وحسابها على المحافظة.

البرلمان.. تقييم من الداخل

• بشكل عام من يتابع أداء البرلمان أنه استطاع أن يتجاوز القصور الذي كان حاصلاً في دوراته السابقة، وهذا دليل على نضج التجربة الديمقراطية في بلادنا وتطورها المضطرد.. وللوقوف أمام الأدوار والمهام التي أنجزها مجلس النواب خلال السنوات الماضية استقرأنا آراء بعض البرلمانيين.

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

حيث أشار النائب عبده بشر إلى أن هناك مشروعات قوانين عدة وقف أمامها مجلس النواب وناقش مواضيعها وتم اصدارها خدمةً للوطن.. كما أنه أنجز العديد من الخطط التنموية.

وأضاف: أن مجلس النواب شهد تطوراً كبيراً في أدائه وإن لم يكن عند المستوى المأمول الا أنه كان تطوراً ملفتاً.. ولعل مرحلة الاستجواب الحكومي تعدّ بادرة طيبة تحصل لأول مرة في تاريخ البرلمان اليمني.. وهذا تقدم كبير من الجانب الرقابي للنواب وخطوة جبارة في مكافحة الفساد..

وقال: إن ما حققه مجلس النواب لا ينكره حزبٌ ولا جماعة ومن يقول غير ذلك فعليه مراجعة المهام التي قمنا بها..

إنجازات ملموسة

من جانبه أوضح عبدالله حسن خيرات أن النجاحات والانجازات الملموسة التي قام بها مجلس النواب ظاهرة للعيان وجُسّدت من خلال النزولات الميدانية والزيارات المتكررة للجان البرلمانية والتي تلمست كثيراً من جوانب القصور للأداء التنفيذي..

مضيفاً: لقد قدم مجلس النواب كثيراً من التقارير المهمة والتوصيات الملزمة وتابعها وأشرف على تنفيذ بعضها.. كما أن البرلمان كان له دور مهم في الوقوف الجاد على التقارير المقدمة من الحكومة بل واستمع الى الحكومة أكثر من مرة وناقش معها الجوانب الخدمية.. بالاضافة الى وقوفه على الموازنات العامة للدولة خلال السنوات الماضية.

ونوّه خيرات الى أن التقارير التي قدمها المجلس بخصوص إحالة بعض المخالفين الى النيابة العامة تعكس الواقع البرلماني المتطور والجاد في مهامه.

واختتم حديثه قائلاً: هناك إنجازات قام بها البرلمان -لا يتسع المجال هنا لذكرها- عملت على الاسراع في مسيرة التنمية وحققت خدمات عامة وأفادت الصالح العام ولبّت كثيراً من احتياجات المواطنين.. مشيراً الى أن دور كتلة المؤتمر الشعبي كان واضحاً في تطور أداء مجلس النواب..

وقفة جادة

ووفقاً للنائب عبدالوهاب عامر فإن أغلبية النواب هم السبّاقون في تنشيط مهام البرلمان والإصرار على تقديم المسؤولية بمعناها الصحيح لما من شأنه خدمة الوطن..

وأضاف: وإنْ كان هناك قصور في أداء البرلمان فهو نتاج العويل والصراخ والشكاء والبكاء الذي أدمنته كتلة أحزاب المشترك.

ونوّه عامر الى أن المرحلة استدعت وقفة برلمانية جادة وهذا ما كان بالفعل وجسدته أغلبية المؤتمر في البرلمان من خلال الاتفاقات والمنح والهبات التي يحتاجها الوطن وتتطلبها المصلحة العامة.. لذا كانت أغلبية المؤتمر عند المسؤولية للمصادقة على الاتفاقات الهادفة الى تنشيط التنمية والعمل بوتيرة عالية، كما أن هناك اتفاقات رفضتها الاغلبية لأنها الأفضلية فيما حققه البرلمان، ولا ننكر دور الكتل الاخرى.. فالبرلمان بشكل عام يمثل الوطن والشعب كافة.

وأشار الجبري الى أن البرلمان توّج إنجازاته بوقفته الجادة أمام قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا ورفض اسلوب التلاعب والمماطلة الذي انتهجته كتلة المشترك.

توظيف سياسي

أما النائب محمد ناصر الحميري فقال: نحن راضون عما قدمه البرلمان خلال الفترة الماضية في جانبيه الرقابي والتشريعي، وتقديم التقارير الرقابية المهمة، بالاضافة الى تحريك الاسئلة والاستجوابات التي يقدمها اعضاء مجلس النواب الى الجانب الحكومي.

واعتبر تصريحات بعض نواب المشترك للتقليل من دور البرلمان، أنها توظيف سياسي ليس إلا..

مشيراً الى أن البرلمان قدم أنموذجاً راقياً في مساندته لمسيرة التنمية من خلال تفعيل دوره الرقابي ورفع التقارير المحتوية على توصيات جادة ومصاغة وفقاً للدراسة الواقعية وملامسة المشكلة عن قُرب.

كما أن المجلس وقف أمام شكاوى المواطنين بمسؤولية تامة وكان دوماً الى جانب المستضعفين وشكّل اللجان البرلمانية الاستثنائية للنزول الميداني وتقصّي الحقائق بخصوص الشكاوى المقدمة اليه من أية منطقة كانت..

وقال الحميري: لابأس أن تكون هناك انتقادات حقيقية توضح القصور وتعمل على تفعيل أداء المجلس لتلافي ذلك القصور.. كما اننا لا ننكر أن العمل البرلماني تتخلله هفوات لكن هذا لا يعطي الحق لأيٍّ كان أن يزايد على التطور الذي وصل اليه مجلس النواب، او الجهود التي بذلتها كتلة المؤتمر في مختلف مهام البرلمان.

واختتم حديثه بقوله: ان التقييم الموضوعي والميداني لأداء النواب سيؤكد أننا أمام مجلس نيابي قوي أدى عمله ومهامه بطريقة قوية وصحيحة..

الرأي العام

واعتبر الشيخ ناجي القوسي -عضو مجلس النواب تقييم أداء البرلمان يتطلب الرجوع الى مشروعات القوانين والتقارير المقدمة الى المجلس والتي تم مناقشتها أمام الرأي العام.

مضيفاً: أن اللجان البرلمانية والتي يبلغ عددها (٢٠) لجنة عملت بكل طاقاتها وبذلت الجهود الجبارة وتحملت اعباء النزولات الميدانية ولامست هموم الناس واطلعت عن كثب على مدى تنفيذ المشاريع التنموية ورفعت بذلك تقاريرها وقدمت توصياتها وعملت الى جانب بقية اعضاء البرلمان على متابعة تنفيذ الجانب الحكومي للتوصيات.. وبخصوص ما قدمته كتلة المؤتمر الشعبي العام أكد النائب القوسي.. أن الرد يتضح جلياً لكل من يشاهد التصويت على الاتفاقيات والقروض والمنح التنموية.. أي حينما تمتنع بقية الكتل عن التصويت وهي تعلم أن بلادنا بأمس الحاجة لمثل هذه القروض والمنح لتلبية حاجيات المناطق من المشاريع الخدمية.

وخلص القوسي الى القول إن الشعب خير من يقيّم أداء السلطات لأنه أول من يلامس انجازاتها.

□ القوسي □ بشر □ خيرات □ عامر

القوسي: المواطن خير من يقيّم أداء البرلمان
بشر: استجواب الوزراء بادرة رقابية جيدة
خيرات: دور كتلة المؤتمر كان واضحاً في تطور الأداء

عامر: هناك قصور برلماني سببه عويل وصراخ كتلة المشترك
الجبري: البرلمان توّج إنجازاته بتشكيل لجنة الانتخابات
الحميري: البرلمان أدى مهامه بطريقة قوية وصحيحة

□ الجبري □ الحميري

نظرت اليها عن بُعد، وجنبت البلاد مآزق قانونية كالذي حصل مع شركة هنت على سبيل المثال..

وقال عامر: لقد وقف البرلمان أمام قضايا غاية في الاهمية كإعطاء المرأة مساحة واسعة للمشاركة ونيل حقوقها في مختلف المجالات، وكذلك منظمات المجتمع المدني في إطار ما سمح به الدستور.. ومناقشة التشريعات الخاصة بمشروعات القوانين المقدمة من الجانب الحكومي، بالاضافة الى المشروعات التي يتقدم بها بعض الزملاء..

موضوعية

ويرى محمد عبدالله الجبري -عضو مجلس النواب -أن ما قام به مجلس النواب لابد أن يُنظر اليه بموضوعية وحيادية، بعيداً عن المناكفات الحزبية، فبالعودة الى الاستراتيجية الوطنية للوظائف والاجور وقانونها، وكذلك قانون مكافحة الفساد وقوانين التعرفة الجمركية والإقرار بالذمة المالية، وتعديلات قانون ضريبة المبيعات، والمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وغيرها من مشروعات القوانين، بالاضافة الى الاتفاقيات، والنزولات الميدانية ورفع تقارير عنها.. كل هذا إذا نُظر اليه بمصداقية سيجعلنا ننصف البرلمان ونثني على أدائه..

معتبراً كتلة المؤتمر الشعبي العام صاحبة

حلم برلماني

د/ علي محمد المخلافي

المدارس الخاصة

□ حينما بدأ ظهور المدارس الخاصة في عواصم المحافظات اليمنية بدأ بعض الآباء – الحريصين على أن يتلقى أبناؤهم تعليماً متميزاً – بإلحاق أبنائهم بتلك المدارس.. وذلك للسمعة الطيبة التي عرف بها التعليم الخاص والأهلي في بقية البلدان، وهي سمعة امتدت الى التميز في الأداء والامكانات والكفاءات الإدارية والتدريسية العالية، ولأن أداء التعليم الحكومي في بلادنا قد أصيب بالتدني والانحدار المروع ووصل الى أدنى مستوياته خاصة في جانبي الإدارة المدرسية وتأهيل المعلمين، فضلاً عن التسيب والإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية والتربوية والاخلاقية وسيطرة جيل من المنتفعين، ضعيفي التأهيل والأداء على حقل التربية والتعليم فإن ذلك كله شكل هاجساً لدى كثير من أولياء الأمور بضرورة البحث عن البديل للالتحاق بالمدارس الحكومية، وظن هؤلاء أن المدارس الخاصة هي الملاذ الآمن الذي يمكن أن يأوي إليه أبناؤهم وبناتهم لكي يرتووا من المعارف ويتزودوا بالعلوم المختلفة ويحصلوا على تعليم متميز يستطيعون من خلاله بناء قدراتهم بشكل متفوق على نحو ما هو حاصل في البلدان التي جعلت من التعليم الخاص مشروعاً متفوقاً على التعليم الحكومي.. ولكن ما الذي حصل؟ وهل فعلاً وجد الذين ألحقوا أبناءهم بالمدارس الخاصة بغيتهم؟ وهل وجدوا في تلك المدارس ما يعوض أبناءهم مما لم يكن موجوداً في التعليم الحكومي؟

الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها مما يتصل بأوضاع التعليم الخاص نجدها عند جميع أولياء الأمور وعند طلاب المدارس الخاصة.

وهي إجابات تحمل في طياتها المرارة والخيبة واليأس من أي مستقبل للتعليم سواء التعليم الحكومي او التعليم الذي يجري في المدارس الخاصة.. إن المدارس الخاصة في وضع بالغ السوء والتخلف.. لقد اتخذ أصحاب هذه المدارس التعليم الخاص طريقاً سريعاً للثراء.

ولما كان الربح السريع والوفير هو هدف هذه المدارس فقد ذللت العقبات التي تعترض الطريق.

لم نجد في المدارس الخاصة المعلمين التربويين ولم نجد فيها الإدارة التربوية المتخصصة ولم نجد فيها المرافق التربوية والمعرفية التي تخدم الطلاب ولم نجد فيها الإدارة الحازمة، ولم نجد فيها معايير تربوية يتم على أساسها اختيار المدرسين، بل وجدنا عكس ذلك كله.

وجدنا إدارات همها جمع العملة الصعبة، والقدر الأغلم من الأرباح، ووجدنا مدرسين (سفري) باللهجة البلدي، مدرسين من الذين لم يحصلوا على أعمال.. وهؤلاء يتم التعاقد معهم للتدريس في هذه المدارس، وحينما يباشرون العملية التربوية يجدون أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه.. ليس لديهم الخبرة الكافية وليسوا من الحقل التربوي، وهكذا يتسلم هؤلاء المعلمون عملاً ليس لهم منه نصيب.. فيضيعون ويضيع الطلاب الذين يجلسون أمامهم.

من غرائب المدارس الخاصة أنها تتعاقد مع مدرسين من غير معايير وهذا التعاقد قد يتم تغييره أكثر من مرة في الشهر الواحد بعض الصفوف يأتيهم معلم لمدة اسبوع وفي الاسبوع الثاني يأتي معلم ثان ويذهب الأول وفي الأسبوع الثالث يأتي معلم ثالث ويذهب الذي قبله وهكذا – لا تمتلك المدارس الخاصة كادراً تعليمياً تربوياً ثابتاً – وهذه اكبر كارثة فضلاً عن الكوارث الاخرى المتعلقة بالإدارة و المناهج والمرافق الدراسية التي هي عبارة عن غرف في شقق وكذلك مستلزمات عملية التعليم من المختبرات والمعامل والوسائل وغير ذلك.

لا أعتقد أن وزارة التربية والتعليم معنية بهذه الفوضى العارمة في حقل المدارس الخاصة.. ولو كانت كذلك لوجدنا أدنى قدر لدى هذه المدارس من الحرص على أداء مهمتها بالشكل المطلوب .. هذه المدارس بحاجة الى وقفة جادة وتقييم أوضاعها على وفق المعايير القانونية والتربوية والاجتماعية والنفسية..

الاجيال القادمة أمانة معلقة في رقابنا وهذه الامانة نحن مسؤولون عنها أمام الله وأمام المجتمع.

ولو أن التعليم الحكومي التفت الى العناية بضبط المعلمين المنتسبين اليه وأحسن اختيار الإدارات المدرسية والتعليمية الكفؤة، لما ولىّ أولياء الأمور وجوههم شطر المدارس الخاصة للبحث عن تعليم أفضل، لأن ما نجده في التعليم الخاص هو أسوأ بكثير إذا ما قُورن بالتعليم الحكومي.

سيرة برلماني

محمد بن محمد أحمد الصبري

- المخادر –محافظة إب ١٩٤٨م.
- ليسانس آداب– قسم اجتماع جامعة صنعاء ١٩٧٥م.
- عضو اللجنة الدائمة في المؤتمر الشعبي العام.

الأعمال التي تقلدها:

- ١٩٦٧-١٩٧٠م مدرساً ومديراً لإدارة البعثات بوزارة التربية.
- ١٩٧٣-١٩٨٥م الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير.
- ١٩٨٦-١٩٩١م نائباً لرئيس المؤتمر الشعبي العام لمحافظة إب.
- مستشاراً بوزارة الادارة المحلية.
- ١٩٩١-٢٠٠١م رئيساً للمؤتمر الشعبي العام لمحافظة إب.
- ٢٠٠١م عضو مجلس نواب عن الدائرة «٩٥» حالياً «٩١» دورة تكميلية.

تصوير

الحركات والتنقلات التي يحدثها المصورون الفوتغرافيون داخل قاعة البرلمان تعكس تصرفات مزعجة وغير محبّذة، حيث نرى المصور يتقدم أمام كل عضو ويلتقط له صوراً مختلفة باختلاف حركات الكاميرا وانحناء المصور أمام العضو يومياً..

من شرفة البرلمان

طار «فشوش»

نعرف جميعاً أن يوم الأربعاء يوم برلماني خُصّص للرد على أسئلة النواب من قِبل الجانب الحكومي.. إلا أن أربعاء الاسبوع الماضي طار «فشوش» يعني لم يحضر أي وزير ولا وكيل ولا حتى مدير عام.. وتحولت الجلسة الى «مجبّر» بين النواب، كما ان الجدول اليومي «تلخبط» تماماً على إدارة الجلسات»!

عشوائية!!

كثيرٌ من ورش العمل التي تُعقد داخل أروقة مجلس النواب لا يُدعى إليها الاعلاميون البرلمانيون.. يقال إن السبب يرجع الى عشوائية التوقيت لتلك الورش!!

تعديل ٧٠ قانوناً يتعارض مع قانون السلطة المحلية

استراتيجية وطنية للحكم المحلي حتى 2020م

كتب/ جمال مجاهد

□ تسعى الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي التي يناقش مجلس الشورى حالياً مشروعها إلى الوصول بشكل أساسي بحلول عام ٢٠٢٠ إلى نظام حكم محلي يتميز بالمهنية والكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية المحلية في إطار التنمية الوطنية الشاملة والمستديمة.

وتطمح الاستراتيجية التي حصلت عليها "الميثاق" إلى الانتقال إلى نظام الحكم المحلي من خلال بناء وتطوير البنية التشريعية والمؤسسية وتعزيز القدرات البشرية والإمكانات المادية اللازمة لتمكين وحدات الحكم المحلي من المساهمة بمهنية وكفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف التنموية المحلية والوطنية، وفي مقدمتها توسيع المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي، وتقديم الخدمات للمواطنين في المحليات، وبناء قاعدة الاقتصاد المحلي وتهيئة المناخ للاستثمار، والتخفيف من الفقر، وتقليص الفجوة التنموية بين الريف والحضر.

التنمية المحلية

وتهدف الاستراتيجية التي أعدتها وزارة الإدارة المحلية بدعم من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة، إلى بناء وتطوير البنية التشريعية والمؤسسية وتعزيز القدرات البشرية والإمكانات المادية اللازمة للانتقال إلى نظام الحكم المحلي، وتمكين وحدات الحكم المحلي من إدارة التنمية المحلية بمهنية وكفاءة وفعالية، وتوسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إيجاد شراكة فعّالة بين وحدات الحكم المحلي وكافة الأطر التنظيمية في المجتمعات المحلية. كما تتطلع إلى إرساء وتعزيز أسس وتقاليد المساءلة الشعبية لوحدات الحكم المحلي من قبل المجتمع المحلي من خلال أطر وآليات مناسبة وشفافة وفعّالة، وإرساء وتعزيز أسس ومبادىء الرقابة المركزية على وحدات الحكم المحلي وتفعيلها في حدود القوانين والأنظمة الخاصة بالحكم المحلي.

خمسة محاور

وتتضمن محاور الاستراتيجية إصلاح التشريعات والسياسات وتطوير النظام القانوني للحكم المحلي، وإصلاح البناء المؤسسي والهيكلي، وإصلاح المالية المحلية، وبناء وتعزيز القدرات المادية والبشرية، وتوضيح المهام والوظائف.

وفي محور البناء المؤسسي تعمل الاستراتيجية على تصميم البناء المؤسسي وتطويره "التقسيم الإداري، الهياكل الإدارية، البنية التحتية"، بما يمكّن وحدات الحكم المحلي من ممارسة مهامها ووظائفها بكفاءة وفعالية، وفي مقدمة ذلك إشراك جميع فعاليات المجتمع المحلي في جهود تحقيق التنمية المحلية. كما يتضمن محور المالية المحلية تحديد مصادر وحجم التمويل المطلوب توفيره لوحدات الحكم المحلي، بالإضافة إلى تطوير منظومة الإدارة المالية المحلية لتتمكن تلك الوحدات من ممارسة مهامها ووظائفها التنموية بكفاءة وفعالية.

ويشمل محور القدرات البشرية بناء وتعزيز القدرات البشرية المطلوبة لوحدات الحكم المحلي لممارسة مهامها ووظائفها المحددة في البناء المؤسسي بكفاءة وفعالية وذلك على المستويات الفردية والمؤسسية والمجتمعية.

أما محور المهام والوظائف فيتضمن تحديد المهام والوظائف التنموية المطلوب نقلها لوحدات الحكم المحلي وتحديد الأدوار المطلوب تفعيلها في المجتمع المحلي.

وشددت استراتيجية الحكم المحلي على تطبيق المبادىء العامة لنظام الحكم المحلي والتي تشمل ترسيخ الديمقراطية وتعزيز المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي، وتمتع وحدات الحكم المحلي بكامل الاستقلالية المالية والإدارية، والتدرج في ممارسة الصلاحيات، وخضوع وحدات الحكم المحلي للرقابة المركزية، والمساءلة الشعبية، وتقديم الخدمات المحلية للمواطنين بكفاءة وفعالية، وتناسب الموارد المالية مع المهام.

وتعتمد الاستراتيجية على برنامج وطني لتنفيذها يهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي، وتنسيق وتنظيم جميع أدوار الجهات المعنية بتطبيق الإستراتيجية، وحشد الموارد والإمكانات المتاحة والمناسبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فضلاً عن حشد وتوظيف جهود وتدخلات شركاء التنمية لتحقيق غايات الإستراتيجية، ومتابعة عملية التنفيذ وفق آليات ديناميكية تمكّن من الاستجابة لمتطلبات الواقع ومتغيرات ظروف التنفيذ.

تعزيز اللامركزية

وكشف مصدر حكومي مطلع لـ "الميثاق" أنه تم إنجاز مشروع قانون الموارد المالية للسلطة المحلية وجرى استيعاب نصوصه وأحكامه في التعديلات الجارية على قانون السلطة المحلية، كما تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون العاصمة صنعاء وسيتم عرضه على مجلس الوزراء واستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية لإقراره وإصداره بعد صدور قانون السلطة المحلية المعدل. وقال "في عام ٢٠٠٧ تم الانتهاء من المرحلة الأولى لإعداد مشروع قانون التقسيم الإداري والمتمثلة في الأعمال المكتبية، وسيتم الانتهاء من المرحلة الثانية والمتمثلة بالتحقق الميداني من النتائج المكتبية في نهاية عام ٢٠٠٨، كما تم الانتهاء من حصر التشريعات المتعارضة مع اللامركزية والمخالفة لأحكام قانون السلطة المحلية رقم ٤ لعام ٢٠٠٠ والتي بلغت ما يزيد عن ٧٠ تشريعاً يجري العمل على تعديلها بالإضافة إلى البدء في إجراء التعديلات على قانون الزكاة وسيقدم إلى مجلس الوزراء خلال العام الجاري لمناقشته وإحالته إلى مجلس النواب".

وأكد أنه في مجال دعم السلطة المحلية ومعالجة بعض المعوقات التي تواجهها تم القيام بمجموعة من الإجراءات والقرارات والأنشطة منها وإنشاء واستكمال مشاريع مجمعات حكومية في خمس محافظات "أبين، شبوة، المهرة، ريمة، حضرموت"، بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع سكن ومركز للمعلومات ومجمعات حكومية في مختلف مديريات الجمهورية، حيث بلغ عدد هذه المشاريع ٤٦ مشروعاً بإجمالي إنفاق فعلي (٢,٨٢٢,٩٤,١٠٠٠) ريال خلال العام ٢٠٠٧. كما تم تجهيز وتأثيث (٧٦) مجمعاً حكومياً في مراكز المحافظات والمديريات بتكلفة إجمالية (١٠٣,١٩٧,٣٤٥) ريالاً.

وأشار المصدر إلى أنه تم إنشاء إدارات عامة لتنمية المرأة في دواوين أمانة العاصمة والمحافظات، وتشكيل اللجنة العليا لدعم اللامركزية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين.

وأوضح أن إجمالي الإنفاق الفعلي خلال عام ٢٠٠٧ على المشاريع والبرامج التنموية والخدمية في مجال البناء المؤسسي والمرفقي للإدارة المحلية على المستوى المركزي والمحافظات والمديريات بلغ (٥٠٨٨٣٠٣١٧٩) ريالاً منها (٢١٤٩٩٠١١٧٩) ريالاً بتمويل من الموازنات المحلية.